الأنباء
الخميس 16 يناير 2014

انطلاق أولى جلسات محكمة اغتيال الحريري الدولية اليوم

بيروت: تنطلق المحاكمة الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري و23 آخرين اليوم في لاهاي، مقر المحكمة الخاصة بلبنان. وتترقب الأوساط السياسية هذا الاستحقاق المنتظر منذ سنوات والذي واجه صعوبات وعراقيل عدة، علما بأن ثمة من يربط بينه وبين ملف تشكيل الحكومة، فقوى 14 آذار لا تريد على الأرجح للحكومة أن تتألف قبل بداية عمل المحكمة، على عكس حزب الله الذي يريد الصورة الجامعة قبل أن تفتتح المحاكمة.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن من المكاسب الأساسية بالنسبة الى حزب الله توقيت تأليف الحكومة على نحو متزامن مع انطلاق عمل المحكمة، حيث يتعين الإقرار بأن الكلام على الحكومة وتأليفها وتركيبتها يحتل الواجهة السياسية، وقد حجب الى حد لا بأس به تسليط الأضواء بقوة على انطلاق عمل المحكمة، تزامنا مع مشاركة متجددة محتملة لتيار المستقبل وقوى 14 آذار الحزب الذي يحاكم عناصر منه بتهمة اغتيال الرئيس الحريري بحكومة جديدة. وهذا أمر ليس بسيطا في الحسابات السياسية.

16 يناير موعد بدء المحكمة، بحسب الناطق الإعلامي باسمها، سيكون يوما تاريخيا لأول محكمة دولية تستطيع أن تحاكم قضايا إرهاب وتعاقب الأشخاص في غيابهم. وهو يوم تاريخي للبنان والعدالة الدولية لأنه سيشكل نقطة محورية من تحقيق معقد الى مرحلة تحقيق العدالة وفق إثباتات وشهود مباشرة أمام الرأي العام. إنها المحاكمة الأنسب للرد على جريمة الإرهاب.

وفي المعلومات حول جلسات المحاكمة وما ستتضمنه:

● تنطلق الجلسة الأولى صباح اليوم وتبدأ بتصريحات تمهيدية للمدعي العام القاضي نورمان فاريل والممثلين القانونيين للمتضررين (يتجاوز عددهم الـ 60) المشاركين في الإجراءات الذين قد يكتفون بالحضور في القاعة ولا يتكلمون. وقد تستغرق الجلسة الأولى يوما ونصف اليوم.

● فيما أعلن فريقا الدفاع عن المتهمين سليم عياش وأسد صبرا أمام غرفة الدرجة الأولى في المحكمة أنهما لن يدليا بمداخلة افتتاحية عند بدء المحاكمة، فإن فريق الدفاع عن المتهم مصطفى بدر الدين أكد أنه سيدلي بمداخلة مدتها نصف ساعة، أما فريق الدفاع عن المتهم حسن عنيسي، فأشار إلى مداخلة مدتها 3 ساعات. ويتوقع أن تكون هذه المداخلات الإثنين في 20 الجاري.

● سبق للمدعي العام القاضي فاريل أن أوضح في قراره الاتهامي أن هناك 500 شاهد في القضية و1000 إثبات و457 ساعة لعرض المستندات.

● سيتم الاستماع الى 8 شهود أولين وسيتحدثون عن أسس الجريمة، أي عما حصل في ذلك اليوم. وعلم أن سبعة منهم سيمثلون أمام المحكمة باستثناء واحد سيتم الاستماع الى افادته عبر جهاز Video Link. واذا فضل شاهد الادلاء بإفادة خطية فستعتمد كدليل بحد ذاته امام المدعي العام، ويمكن اخضاع الشاهد لاستجواب من الادعاء واستجواب مضاد من الدفاع (عدد الشهود في القضية تناقص من دون معرفة السبب. والادعاء كان سابقا طلب الاستماع الى 23 خبيرا، ثم تراجع عن هذا العدد واكتفى بخبير واحد فقط).

● عما إذا كانت المحكمة ستأخذ في الاعتبار ما سرب عن المحكمة والتشكيك بها: قاضي التحقيق يحقق في ثلاث قضايا معينة لينظر في ما إذا حصل تحقير للمحكمة أو لم يحصل، وفي الأيام المقبلة سيقدم تقريره ويتخذ قاضي التحقيق قراراته التي ستكون علنية.

● المحكمة لا علاقة لها بجريمة اغتيال الوزير محمد شطح لا من قريب ولا من بعيد، ولا يحق لها التطرق الى هذا الأمر بتاتا، ولا أن تعرف أي شيء عن التحقيق فيها، لأن القضايا التي تنظر فيها المحكمة هي التي حصلت خلال عام 2005، ويجب أن يكون هناك طلب من الحكومة اللبنانية في شأن جريمة شطح الى مجلس الأمن لضمها الى قضايا المحكمة.

انطلاق جلسات المحاكمة، في جلسة افتتاحية تحظى بتغطية إعلامية واسعة وبحضور أصحاب العلاقة وفي مقدمهم الرئيس سعد الحريري والنائب مروان حمادة، يشكل الرد العملي على كل التشكيك بعمل المحكمة الدولية بعد سنوات من إنشائها. هذا التشكيك الذي وصل عند البعض الى حد الإحباط من عمل المحكمة الدولية وجدواها، خصوصا أن الاغتيالات السياسية مازالت مستمرة ولم تتوقف رغم وجود محكمة دولية لا يبدو أنها شكلت قوة ردع معنوية كافية.

مصادر لـ «الأنباء»: لقاء بري ـ السنيورة لم يحل عقدة البيان الوزاري والثلاثية

تساقط أوراق التفاؤل على أبواب المحكمة و«جنيف 2» ومصادر تستبعد ولادة الحكومة هذا الأسبوع

بيروت ـ عمر حبنجر

الجو الايجابي الذي أشاعه وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف في زيارته الاولى الى لبنان ولقاءاته السياسية التي تخطت حزب الله وحلفائه الى الفريق الآخر، فضلا عن إطلاقه الرسائل الزهرية الى المملكة العربية السعودية، خبا قليلا، بعد دخول الرئيس نبيه بري والرئيس فؤاد السنيورة في التفاصيل الحكومية والجزئيات، إذ بدلا من استكمال عملية تدوير الزوايا، ظهرت المزيد من النتوءات.

لقد جرى طرح فكرة إخراج البنود الخلافية من البيان الوزاري، فظهرت عقبة إقناع حزب الله بالتخلي عن ثلاثية «الشعب والجيش والمقاومة» في البيان الوزاري وبالتالي إحلال «إعلان بعبدا» محلها. وتطورت المناقشات الى حد البحث في إبقاء هذه المسائل الخلافية خارج البيان الوزاري، وبالتالي إحالتها الى هيئة الحوار الوطني، ولما كان هذا مستحيلا في ضوء كونه من الشروط الأساسية لقوى 14 آذار، جرى طرح فكرة تأجيل البحث بالبيان الوزاري الى ما بعد تأليف الحكومة، وتوزيع الحقائب الوزارية، وهذا ما رآه الرئيس نبيه بري.

وتساقطت أوراق التفاؤل الحكومي على هذا النحو، وثمة إجماع على رده الى تعثر دعوة طهران الى مؤتمر جنيف، ولهذا عاد بعض قياديي حزب الله يرفعون السبابة، في معرض تصريحاتهم اليومية، فيما ذهب بعض فريق 14 آذار الى الالتحاق بركب رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، حاملا راية الجمهورية والعدالة، والسيادة اللبنانية المتحررة من الارتباطات الاقليمية.

وتوصي معطيات فريق 14 آذار في ضوء كل ذلك، بأن الأجواء المشحونة بالمفاجآت، عادت تطرح فكرة حكومة الأمر الواقع، تجاوزا من الرئيس ميشال سليمان والرئيس المكلف تمام سلام، لكل هذه التعقيدات، خصوصا بعد إصرار 14 آذار على أن يتضمن البيان الوزاري، وقبل تأليف الحكومة، كل البنود التي تنص على وجوب عودة حزب الله الى الدولة اللبنانية، بما يقي هذا البلد شرور النيران المشتعلة في الجوار، فإلى جانب دماء الوزير محمد شطح التي مازالت ساخنة، هناك المحكمة الدولية التي ستشرع أبوابها اليوم، ومكابر من يظن أنها يمكن أن تمر لدى البعض، مرور الكرام، كما أن هناك أيضا المداورة في الحقائب الوزارية التي لها من يضع العصي في دواليبها عند الحاجة.

وبالعودة الى مفصل لقاء الرئيس نبيه بري والرئيس فؤاد السنيورة يتبين أن التصريحات الايجابية التي أطلقها السنيورة وأيدها بري بعد الاجتماع لم تكن تعكس واقع الحال، إنما عكست حرص الرجلين على عدم التسبب في المزيد من خيبات الأمل للناس، إذ في الواقع، لم تصل الاجابات الواضحة عن الأسئلة المطروحة، لاسيما ما يتعلق بالبيان الوزاري وثلاثية «شعب وجيش ومقاومة»، حتى ان التوافق على المداورة بالحقائب لم يصل الى الوضوح المطلوب، كما أكدت مصادر وسطية لـ «الأنباء» أمس.

وهكذا توقف الحراك الحكومي عند محور البيان الوزاري، باحثا عن عبارات وصيغ تدور الزوايا الناتئة، بين معادلة الشعب والجيش والمقاومة، وبين «إعلان بعبدا»، حيث يفضل فريق 8 آذار بت موضوع البيان الوزاري بعد تأليف الحكومة، بينما يرى فريق 14 آذار حسم كل الأمور، وفي طليعتها البيان الوزاري قبل التأليف.

وقد اجتمع أركان 14 آذار في بيت الوسط الثلاثاء واستكملوا التشاور في هذه الامور، واجرى الرئيس السنيورة سلسلة اتصالات شملت كل قادة 14 آذار بموازاة اتصالات اجراها الرئيس سعد الحريري مع رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ومع النائب سامي الجميل.

وذكرت مصادر 14 آذار ان اساس الحكومة الجامعة هو البيان الوزاري الذي لا يمكن تركه للجنة وزارية تقرر مصيره فاذا كانت الحكومة المستقيلة التي يرأسها نجيب ميقاتي اعتمدت سياسة النأي بالنفس فهل يعقل ان يقتصر عمل الحكومة الجامعة، على جمع الفرقاء في صورة واحدة من دون تحديد افق عملها؟.

على اي حال العقبات الحكومية عرضت امس بين الرئيس ميشال سليمان والرئيس المكلف تمام سلام في بعبدا والبدائل الممكنة.

رئيس مجلس النواب نبيه بري اعرب عن تفاؤل حذر، موضحا ان الرئيس سعد الحريري مازال على ايجابيته حيال تأليف الحكومة الجامعة، كاشفا عن انه تفاهم مع الرئيس السنيورة خلال اللقاء الاخير بينهما حول ضرورة اعتماد المداورة الشاملة التي تطول كل الحقائب والطوائف بما فيها الصغرى على ان تصبح قاعدة ثابتة ومعتمدة في كل حكومة من الآن وصاعدا، مشيرا الى ان الاتفاق المبدئي مع السنيورة ان تطول المداورة الادارات العامة ايضا باستثناء الاجهزة الامنية. واعتبر بري ان البيان الوزاري يجب ان يناقش بعد تأليف الحكومة لا قبله لان الحصان يوضع امام العربة لا خلفها، مؤكدا تمسكه بمعادلة الشعب والجيش والمقاومة حتى ولو وافق حزب الله على عدم ادراجها في البيان الوزاري كما انه بالامكان ادراج اعلان بعبدا على جدول لجنة صياغة البيان الوزاري.

وقلل النائب محمد الحجار عضو كتلة المستقبل من جدية الحديث عن المخارج اللغوية للبنود المختلف عليها، وقال في تصريح له امس ان مشاركة حزب الله في الحكومة ستكون من ضمن ثوابت 14 آذار، ولا احد ينصب لنا فخا في اللغة، ونحن جاهزون لمناقشة ما يطرحه الاخرون وليس لنا هدف سوى استرجاع الدولة، ومرجعيتها الوحيدة ولا نريد اقصاء احد او عزل احد، لا حزب ولا جماعة.

من جهته النائب ابراهيم كنعان عضو كتلة التغيير والاصلاح نفى ان تكون الكتلة العونية في يوم من الأيام ضمن فريق 8 آذار وقال لدينا تحالف صحيح انما نحن نحدد هذا التفاهم او هذا التحالف، مثلما غيرنا عليه ان يحدد تحالفه مع تيار المستقبل ونحن نقرر متى نتفاوض ومتى نأخذ خطوة الى الوراء علما ان هذا لا يعني ان ما يحصل من تفاوض بين ما يسمى بـ 14 آذار وما تبقى من 8 آذار ستؤدي الى نتيجة او تكون هادفة الى حكومة سترى النور قريبا.

بدوره، النائب انطوان زهرة عضو كتلة القوات اللبنانية قال ان العقدة هي في الموقف السياسي الذي ينتج البيان الوزاري، ونقلت عنه اذاعة لبنان الحر الناطقة بلسان القوات اللبنانية قوله: لم التشاور مع حزب الله في زمن العدالة؟

في ضوء كل ما تقدم، تستبعد المصادر المتابعة لـ «الأنباء» ولادة الحكومة هذا الاسبوع، وثمة عنصر إضافي يدفع الى التأخير أقله حتى مطلع الاسبوع المقبل، وهو انشغال اللبنانيين بمتابعة أعمال المحكمة الدولية التي ستبدأ أعمالها في لاهاي اليوم، وبعد طول انتظار، في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، اضافة الى الجرائم المرتبطة بها، والتي تشمل محاولات اغتيال النائب مروان حمادة والوزير السابق الياس المر، والأمين العام السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي، التي تقرر اعتبارها مرتبطة بالجريمة الأم، في 14 فبراير 2005.

وانتقل الى لاهاي أمس الاربعاء رئيس تيار المستقبل سعد الحريري مع عدد من الشخصيات السياسية المعنية بينها النائب مروان حمادة وعدد من المتضررين وأهالي الضحايا والشهود إضافة الى محامي الدفاع.

وتنطلق المحاكمات بتلاوة قرار الاتهام الذي قد تستغرق تلاوته يوما كاملا أو أكثر. بحسب الناطق باسم المحكمة الدولية مارتن يوسف.

وتترقب مختلف الاوساط اللبنانية ما سيتضمنه قرار الاتهام من وقائع جديدة كان المدعي العام لدى المحكمة نورمان فاريل تحدث عنها في وقت سابق.

وسيرأس الجلسة القاضي الأسترالي ديفيد راي وعضوية القاضيتين جانيت نورسويس من جامايكا، ومشلين بريدي من لبنان، والقاضي اللبناني وليد عاكوم بصفة قاض رديف.

ضريح الرئيس الشهيد رفيق الحريري عشية انطلاق المحكمة الدولية الخاصة باغتياله ويبدو في الصورة النظام الأساسي لها (محمود الطويل)

النائب كنعان ينفي انتماء تيار عون إلى فريق 8 آذار

القوات اللبنانية لا ترى التشاور مع حزب الله في زمن العدالة

بري يتحدث عن تفاؤل حذر ويتمسك بالثلاثية حتى لو تخلى عنها الحزب

تحليل إخباري

هل بدأ العد العكسي لنهاية حقبة 8 و14 آذار؟!

تتساوى كل الأطراف والقوى السياسية «في المأزق» الذي لا يستثني أحدا والذي دفع الطرفين الرئيسيين حزب الله والمستقبل الى تقديم «تنازلات متبادلة» وطي صفحة «الاتهامات المتبادلة». فحزب الله تخلى عن صيغة 9 ـ 9 ـ 6 ولم يعد متمسكا بالثلث المعطل وصار مستعدا للبحث في صيغ لغوية جديدة لثلاثية الجيش والشعب والمقاومة، والمستقبل تخلى عن نظرية الربط بين الأزمة السورية والملف الحكومي ولم يعد يربط مشاركته في حكومة مع حزب الله بانسحابه من سورية.

ويتساوى فريقا الصراع السياسي 8 و14 آذار في المأزق الداخلي وفي وجود مشكلة عند كل منهما كانت ظهرت ملامحها في أوقات واستحقاقات سابقة وتعاود الظهور الآن في معرض الاستحقاق الحكومي ومرشحة للتصاعد والتفاقم في المرحلة المقبلة على تحولات ومتغيرات كثيرة.

مع فتح الملف الحكومي والتقدم في اتجاه التأليف، برزت مشكلة سياسية جدية داخل 14 آذار التي لم تكن على موجة سياسية واحدة في هذا الموضوع. وبينما «مشى» تيار المستقبل في العملية وصعد الى قطار التأليف من محطة الانطلاق، امتنع حلفاؤه من «مسيحيي 14 آذار» عن الصعود وأظهروا موقفا اعتراضيا مبدئيا وقويا. وإذا كان تيار المستقبل قد فوجئ بحجم وجدية موقف الحلفاء، فإن هؤلاء فوجئوا أيضا بحجم قرار سياسي اتخذه المستقبل من دون تنسيق وتشاور معهم وشرع في تنفيذه مع قبوله مبدأ التفاوض ودخوله في التفاصيل.

وأظهرت الوقائع أن رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع هو الذي يقود الموقف السياسي للطرف المسيحي في 14 آذار وهو الذي أخذ المبادرة الى تحديد هذا الموقف الرافض لحكومة شراكة مع حزب الله في ظل الظروف الراهنة، ونجح عبر هذا الموقف في «استقطاب تأييد وتعاطف» قطاع واسع في 14 آذار شمل الأمانة العامة لـ 14 آذار والأحزاب المسيحية (الأحرار والكتلة) والمسيحيين المستقلين و«صقور المستقبل». وحتى حزب الكتائب الذي كان أقرب الى مبدأ المشاركة في الحكومة ومازال، فإنه اضطر الى تعديل لهجته وموقفه بحيث صارت «موافقته مشروطة» وصار موقفه من ضمن موقف 14 آذار وليس من خارجه.

وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها تباين في وجهات النظر بين جعجع والمستقبل. حدث ذلك عدة مرات: مباشرة بعد انتخابات العام 2009 عندما تحفظت القوات على حكومة وحدة وطنية برئاسة سعد الحريري لا تترجم انتصار 14 آذار في الانتخابات، ويوم قرر الحريري الذهاب الى دمشق في إطار معادلة «س.س» وتقارب سعودي ـ سوري لم يدم طويلا وانتهى الى إطاحة حكومة الحريري. وعندما تم استئناف الحوار الوطني في قصر بعبدا وقرر جعجع مقاطعته لاقتناعه بعدم جدواه، وعندما طرحت مسألة وضع قانون جديد للانتخابات العام الماضي و«مشى» جعجع بقانون «اللقاء الأرثوذكسي» بطريقة غير منسقة مع المستقبل ووضعته في صدام سياسي معه، بغض النظر عن الأسباب التي دفعته الى تأييد هذا القانون، وسواء كان الأمر عن قناعة أو مناورة.

الوضع في 8 آذار ليس أفضل حالا. العلاقة بين الرئيس نبيه بري والعماد ميشال عون «حدث ولا حرج».

والعلاقة بين عون وحزب الله لم تعد في مستواها السابق وهي عرفت العام الماضي تصدعا هو الأوضح منذ توقيع «ورقة التفاهم» عام 2006. فمع اختلاف الأولويات بين حزب الله الذي «انغمس» في الحرب السورية واعتبرها حربا وجودية يتوقف عليها مصيره ومستقبله في لبنان، وبين عون الذي يعمل على أجندة محض داخلية، حدث أول افتراق في المصالح والخيارات. وهذا ما ظهر على نحو جلي في الانتخابات النيابية ومسألة التمديد للمجلس النيابي، ولاحقا في المؤسسة العسكرية ومسألة التمديد للعماد جان قهوجي. وهذا ما يظهر الآن في موضوع الحكومة التي بادر حزب الله الى اتخاذ القرار السياسي بشأنها وأعطى الضوء الأخضر لكل من نبيه بري ووليد جنبلاط كي يتحركا في هذا الاتجاه، فيما لم يكن عون في أجواء هذا التحول وخلفياته وتفاصيله. ولكنه لم يكشف عن غيظه أو غضبه السياسي ومارس هذه المرة سياسة «ضبط النفس» ولكن سكوته حتى الآن هو علامة عدم رضى عبر عنه بالابتعاد والسفر الى روما لأيام في زيارة اكتنفها الكثير من الغموض توقيتا ومضمونا.

وهذا التفاوت بين عون وفريق 8 آذار مرشح للتصاعد والبروز في إطار «نتوءات سياسية متزايدة» عندما تدق ساعة الاستحقاق الرئاسي الذي يخوضه عون من خلفية أنه مرشح جدي أو على أقل تقدير أنه «صانع الرئيس والناخب الأول»، فيما يخوضه حزب الله من خلفية أن الظرف وميزان القوى هو الذي يحدد اسم الرئيس وهويته السياسية.

وبعدما كان السيد حسن نصرالله ألمح الى احتمال وضرورة أن يكون لقوى 8 آذار مرشح واحد وألمحت أوساط حزب الله الى أن الخيار محصور بين عون وفرنجية مع أفضلية للأول الذي يمتلك قاعدة شعبية ونيابية واسعة، فإن التطورات الحكومية تنبئ بتحول في الوضع من حال المواجهة الى حال المهادنة، وبتحول في الاستحقاق الرئاسي من «الرئيس الطرف» الى الرئيس التوافقي وارتفاع حظوظ هذا الخيار.

الاستحقاق الحكومي يسلط الضوء على العلاقات والتحالفات داخل فريقي 8 و14 آذار ومدى التزام حزب الله بمعادلة «لا حكومة من دون عون» ومدى التزام الحريري بمعادلة «لا حكومة من دون جعجع»، أو مدى التحول في اتجاه آخر هو البحث عن مرتكز مسيحي ثالث للحكومة من خارج كتلتي عون وجعجع وعبر الرئيس ميشال سليمان وربما حزب الكتائب، وتغطية من بكركي التي تؤيد بقوة قيام حكومة جديدة تفتح الطريق أمام انتخابات رئاسة الجمهورية وتمهد الأجواء لها.

وهناك حالة ترقب لكيفية تطور الأوضاع والتحالفات داخل فريقي 8 و14 آذار في الفترة الفاصلة عن موعد الاستحقاق الرئاسي إذا ما نجحت عملية تشكيل حكومة جديدة، وفي الفترة الواقعة بين انتخابات الرئاسة والانتخابات النيابية، وسط توقع سياسي يشير الى بدء العد العكسي لحصول تبدل في الخارطة السياسية اللبنانية، خارطة العلاقات والتحالفات، وبمعنى آخر بدء العد العكسي لحقبة 8 و14 آذار والتحول الى تحالفات ثنائية أو تحالفات على القطعة وبالمفرق وليس بالجملة. فالانقسام السياسي على أساس 8 و14 آذار آخذ في التلاشي لمصلحة انقسامات ومحاور جديدة بعدما كان الصراع السياسي شهد انكفاء في الأشهر الماضية لمصلحة احتدام الصراع المذهبي السني ـ الشيعي، وهذا التبدل في الخارطة الداخلية، الذي بدأت بوادره وملامحه الأولى في الظهور لن تتضح وتأخذ شكلها النهائي قبل نهاية العام، ينسجم مع التحول الحاصل في المنطقة التي تمر بمرحلة تغييرات كثيفة مترابطة يصعب اللحاق بها بما يوازي انقلابا وزلزالا سياسيا بدأت ارتداداته في الوصول الى لبنان.

حزب الله سيعد بالخروج من سورية لحفظ ماء وجه 14 آذار

قانصوه لـ «الأنباء»: سليمان وسلام تراجعا عن حكومة الأمر الواقع بطلب من السفير الأميركي

بيروت ـ منصور شعبان

قال النائب عاصم قانصوه، عضو القيادة القومية في «حزب البعث العربي الاشتراكي»، ان مؤتمر «جنيف 2» أصبح حاجة دولية ومع تطور الأحداث في سورية بات يشكل مخرجا للأميركيين من أزمتهم خاصة بعدما سلمت سورية السلاح الكيميائي، بناء على طلب الروس، وتحول مؤتمر جنيف من مؤتمر لمحاكمة سورية الى مؤتمر لمواجهة الإرهاب في سورية.

وأضاف قانصوه، في حديث لـ «الأنباء» أن رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان والرئيس المكلف بتأليف الحكومة تمام سلام سمعا من السفير الأميركي لدى لبنان ديفيد هيل الطلب بأن يتراجعا عن حكومة الأمر الواقع لكي لا تخسر «قوى 14 آذار» وان الحكومة اللبنانية الجديدة ستشكل بعد أن تحصل هذه القوى على وعد من «حزب الله» بالانسحاب من سورية.

ولاحظ قانصو أن آخر مظهر من مظاهر استمرارية الدولة في سورية حصل الأسبوع الماضي عندما أقبل 4 ملايين طالب على خوض الامتحانات الفصلية، وهذا يثبت أن الدولة السورية مازالت قائمة بكل مؤسساتها وقيمة الليرة عادت تتحسن إضافة إلى أن تماسك الدولة أجبر القوى الداعمة للمعارضة على التراجع كما نشهد خروجا للإخوان المسلمين من اللعبة، وهم و«جماعة المستقبل» يقولون انهم يساعدون الثورة السورية أي ثورة هذه التي تدمر كل البنى القومية والتنمية والإنسان، وكل ما يحصل خدمة لإسرائيل لا أكثر ولا اقل.

هذه المعارضة وان كانت مضادة للدولة السورية يجب أن تفاوض السلطة لأن كل ما كانت تريده بإقصاء بشار الأسد لن يحصل ويجب أن يتخلوا عن هذه الشرط، وعليهم أن يقتنعوا بأن بشار الأسد سيرشح نفسه للانتخابات الرئاسية، وسينتخبه الشعب السوري كما أن الجيش يسانده والدولة كلها معه.

وبالنسبة للحكومة في لبنان قال قانصو أصبح الوضع مظهرا من مظاهر الصراع وشعر الأميركي بأنه اذا حصل وتألفت حكومة الأمر الواقع فسيطير البلد، لذلك تراجع رئيس الجمهورية عن هذا الطرح مع تمام سلام بعدما دعاهما السفير الأميركي في بيروت للخروج من هذا الموضوع.

وبالنسبة لاحتمال تأليف الحكومة قبل مؤتمر «جنيف 2» قال قانصوه أعتقد أن ذلك صعب ولا أتوقع حصوله، لأن هناك ما هو متداول عن تدوير الزوايا والمقصود منها أن يطير جبران باسيل من وزارته الطاقة والشرط الأساسي عند الأميركي أن يخرج عدنان منصور من وزارته الخارجية كونه محسوبا على 8 آذار، والمؤتمر لن يؤجل والنقاش الآن حول كيفية مشاركة إيران في المؤتمر، وهذا ما يتفاوض بشأنه الأميركي والروسي، لذلك لن تنجح «14 آذار» فيما يريدونه من تأليف الحكومة، والذي سيحصل هو حل وسطي على طريقة «وعد بالبيع» كما هو المتبع في العمليات العقارية، أي أن يأخذوا وعدا بخروج «حزب الله» من سورية وهنا من الممكن أن تقبل به قوى 14 آذار حفاظا على ماء الوجه ويتم القبول بحكومة الـ «8 ـ 8 ـ 8».

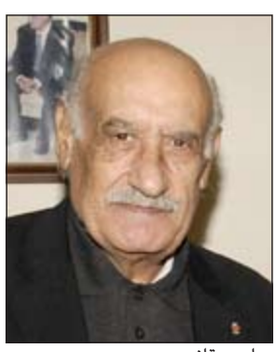

عاصم قانصوه